

قضية

اعتصام لرفع سنّ الحضانة أمام «المجلس الشيعي»

ليس بالدعاء وحده تنصف الأمومة!

هديك فرزور

«تسمحولي هلق روح صلي وإدعيلكن؟». هكذا، أنهى الأمين العام لأوقاف الطائفة الشيعية حسن شريفقة لقاءه مع وفد من الأمهات اللواتي التقين به، بالترزامن مع تظاهرة «غضب الأمهات» التي دعت إليها «الحملة الوطنية لرفع سنّ الحضانة لدى الطائفة الشيعية» أمام مقر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، على طريق المطار أمس.

عبارة الشيخ شريفقة التي أنهى بها اللقاء، جاءت بعدما عُرضت أمامه، لأكثر من عشرين دقيقة، عشرات

لم يُعط الشيخ شريفقة إجابة تُبّرّد غليته الأمهات والنساء

القضايا المتعلقة بالفنّين اللاحق

بالنساء أمام المحاكم الجعفرية. «يا شيخ، بقصدتُ معلقة 14 عاماً بسبب الماطلة في اتخاذ قرار بتطليقي في المحاكم»، قالت إحداهن. «لماذا عليّ أن أكرم ابني فقط لأنني شيعية؟»، سألت أخرى. «القاضي غالباً ما يتحدث باسم الأب ويتعرض للإهانات في المحاكم»، قالت ثالثة. لكن بالدعاء للأمهات، أراد الشيخ إنصافهن؛ علماً أنه عُمر من قنّاة إحدى الناشطات بانها تقوم بما تقوم به لتصبح «مشهورة».

«تطلبون منا أن لنجا إلى تنظيم عقود واضحة أمام المحاكم تحفظ لنا حقنا. قمت بتنظيم عقد أمام القاضي بالتوافق مع طليقي أسقطت بموجبه حقوقه مقابل حصولي على حضانة ابنائي. بعد ذلك، نقض القاضي نفسه الاتفاقية بعدما طعن فيها بطليني»، قالت

ريف سليمان التي لذت، أخيراً، بوسائل الإعلام لتشكو الفنّين اللاحق بها وتواجه مخاطر فقدان حضانة ابنائها.



منه اعتصام المجلس الشيعي الصالحين (مركز بو حيدر)

لم يُعط شريفقة إجابة تُبّرّد غليل الأمهات والنساء، بحجّة أنه «هنا (في صالون المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى)، ليستمع إلى

ست سنوات يا شيخ»، خاطبته الناشطة في الحملة زينة إبراهيم، لافتة إلى أن «من غير المقبول القول لنا، بعد سنوات من العاتاة، إنكم لا تعرفون مطالبنا». فأجاب: «لا أعرف تفاصيل قضاياكن الشخصية، ولا يمكن التعليق إلا على العناوين العريضة». فردّت المحامية فاديا حمزة بأن ما يُتلى على مسامعه عناوين عريضة تتعمّل بالمطلة في المحاكمات وفي معاناة الأمهات نتيجة عدم رفع سنّ الحضانة، مطالبة بتفعيل التقنين القضائي. وعندما طلب منه تحديد وقت لمعرفة آخر المستجدات، رفض إعطاء إجابة واضحة.

بعد ست سنوات من انطلاق التحركات الاحتجاجية، جُل ما وعد به الشيخ، غير الدعاء للإمهات، نُقل وجهة نظرهن، فركّزاً على أن «المطالبات لا تكون بالشارع»، لأنّ «هؤلاء النسوة بناتي»، وباب المجلس مفتوح لهنّ، في تأكيد جديد للنظام الأبوي الذي ينظر إلى المرأة بوصفها «ابنة» تُحدد لها الأماكن التي يجب أن ترادها لتتألق حقوقها.

بعد اللقاء، خرج الوفد لينضمّ إلى الاعتصام، فيما وعدت الحملة بتجديد التظاهرة حتى تحقيق المطالب المتمثلة برفع سنّ الحضانة من سنتين إلى سبع سنوات للذكر، ومن سبع سنوات إلى تسع للبنات، وإقرار حضانة مشتركة بين الأم والأب بعد هذا العمر.

على وقع شعار «الفساد الفساد جوا جوا الصحامات» و«وين الشرع ووين الدين، نحنا باسمهم محرومين»، خرج الشيخ شريفقة ممتعضاً، فيما علا صوت النسوة رفضاً للفساد في المحاكم الشرعية، وغضباً لحرمانهن أمومتهم و«تجنيب ابنائنا، فيما نحن على قيد الحياة».

نحو تجديد «الولاية غير القانونية» لمدير «الحريبي الحكومي»؟

هديك فرزور

بحسب مصادر مطلعة، فإن هناك توجيهاً جدياً للتجديد للدكتور فراس الأبيض مدير مستشفى رفيق الحريبي الحكومية لولاية جديدة، وانتهت ولاية الأبيض في

المدير الحالي يمت بقرابة إلى سلفه بما يخالف قانون المؤسسات العامة

نيسان الماضي بعد ثلاث سنوات في هذا المنصب (تولى الإدارة في نيسان 2015). إلا أنه لم يتم تعيين خلف له بسبب وجود الحكومة آنذاك في فترة تصريف الأعمال. المصادر أكدت لـ «الأخبار» أن التجديد للأبيض «غير قانوني» لأن تعيينه «غفل منذ البداية، بندا مهماً من بنود النظام العام للمؤسسات العامة (المرسوم الرقم

4517 بتاريخ 1972/12/13) الذي يشترط أن لا يكون لرئيس مجلس إدارة المستشفى أو لأحد أعضاء المجلس ولاقاربه حتى الدرجة الرابعة، منقعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في عمل المؤسسة». وأوضحت أن الأبيض هو ابن خال المدير العام السابق للمستشفى الدكتور وسيم الوزان.

ولكن، أين «المنفعة الشخصية» طالما أن الوزان لم يعد موظفاً في المستشفى؟ وبحسب معلومات «الأخبار»، فإنّ الرئيسة السابقة لقسم محاسبة المجلس سبق أن اعترضت على منح مرضى الإدارة الوزان براءة الذمة بسبب «ضياح» نحو 4,5 مليارات ليرة ناجمة عن تهرب مرضى شغل منصب مدير المستشفى لمدة تسع سنوات لم تُبرأ ذمته بعد من السلطات المعنية (تُبرأ ذمة المدير براءة ذمة) من مجلس الإدارة الذي «تعدى حينها على صلاحيات الجهات القانونية المختصة». وخلصت إلى أنّ عدم حيازة الوزان براءة ذمة «يعني عملياً أن لديه

مصلحة مباشرة في المستشفى»، بمعنى إن بقاء الأبيض في منصبه، قد يشكل ضمانة لحماية الوزان «الذي شهد عهده الكثير من ملفات الفساد التي ساهمت بتدمير المستشفى ووقوعه في عجز مالي لا يزال يدفع ثمنه حتى الآن». وبحسب معلومات «الأخبار»، فإنّ الرئيسة السابقة لقسم محاسبة المجلس سبق أن اعترضت على منح مرضى الإدارة الوزان براءة الذمة بسبب «ضياح» نحو 4,5 مليارات ليرة ناجمة عن تهرب مرضى شغل منصب مدير المستشفى لمدة تسع سنوات لم تُبرأ ذمته بعد من السلطات المعنية (تُبرأ ذمة المدير براءة ذمة) من مجلس الإدارة الذي «تعدى حينها على صلاحيات الجهات القانونية المختصة». وخلصت إلى أنّ عدم حيازة الوزان براءة ذمة «يعني عملياً أن لديه

مصلحة مباشرة في المستشفى»، بمعنى إن بقاء الأبيض في منصبه، قد يشكل ضمانة لحماية الوزان «الذي شهد عهده الكثير من ملفات الفساد التي ساهمت بتدمير المستشفى ووقوعه في عجز مالي لا يزال يدفع ثمنه حتى الآن». وبحسب معلومات «الأخبار»، فإنّ الرئيسة السابقة لقسم محاسبة المجلس سبق أن اعترضت على منح مرضى الإدارة الوزان براءة الذمة بسبب «ضياح» نحو 4,5 مليارات ليرة ناجمة عن تهرب مرضى شغل منصب مدير المستشفى لمدة تسع سنوات لم تُبرأ ذمته بعد من السلطات المعنية (تُبرأ ذمة المدير براءة ذمة) من مجلس الإدارة الذي «تعدى حينها على صلاحيات الجهات القانونية المختصة». وخلصت إلى أنّ عدم حيازة الوزان براءة ذمة «يعني عملياً أن لديه

عنه الخاصة

احتياط «الذهب الأبيض» في مصرف لبنان

حبيب معلوف

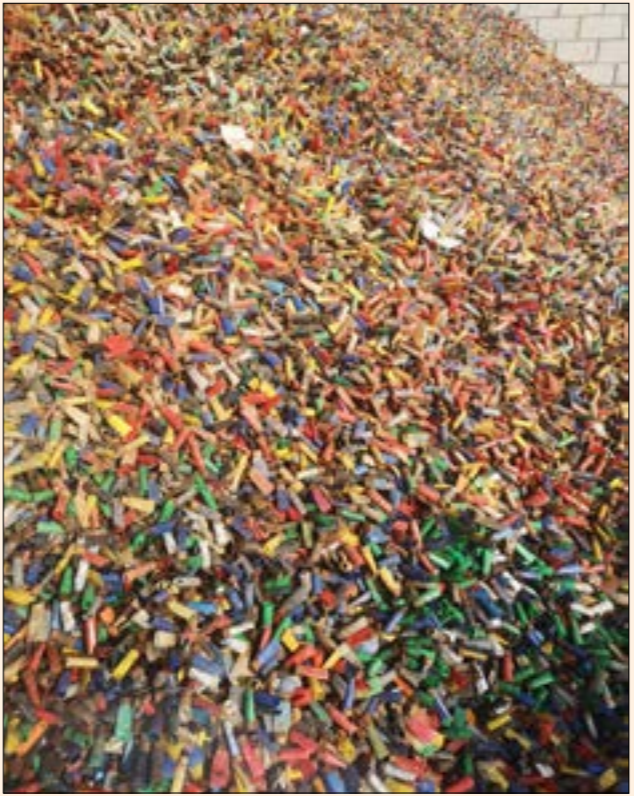
أما وقد أقر مجلس الوزراء، «السياسة المتكاملة لقطاع محافر الرمل والأتربة والمقالع والكسارات» التي اقترحتها وزارة البيئة (نشرت «الأخبار» مضمونها أمس)، بقي أن يتم تخصيصها بخيارات استراتيجية، ورد في «السياسة» أنها قيد الدرس. القصدود بذلك، المقارنة بين خيارَي الاستخراج والاستيراد، لا سيما في ما يتعلق بالمقالع المرتبطة بصناعة التراب (الأسمنت) والرامل. وهو موضوع يفترض أن يدرس جيداً، ليس لناحية الفروقات في الأسعار التي ستاتي حتماً لصالح المستهلك اللبناني، بل لناحية التوفير على الطبيعة اللبنانية وعلى صحة العاملين والمحيطين بمواقع هذه الصناعات الثقيلة والملوثة. وفي هذه الحال، يُفترض عدم الاكتفاء بالدراسة التي أجرتها مؤسسة تشجيع الاستثمارات (إيدال) عام 2017 حول كلفة الاستيراد، كما ورد في «ورقة السياسة»، لأن هذه المؤسسة تدرس المواضيع لصالح المستثمرين، وليس من أجل المصالح العليا للدولة والشعب أو لمصلحة البيئة.

وإن تطرح الورقة نفسها إعادة النظر بالمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات في وقت لاحق، يفترض إعادة التفكير بالمطالب والأفكار الاستراتيجية التي طرحها حزب البيئة اللبناني في دراسة قدمها عام 2007، تتعلق بدراس إمكان الاستثمار في قطاع المقالع والكسارات في مشاعات الدولة، وتحديد في أماكن مصرف لبنان في منطقة الطفيل في السلسلة الشرقية (وهي مدرجة ضمن المخطط التوجيهي المعتمد حالياً في الرسوم التنظيمي رقم 8803 الصادر عام 2002 وتعديلاته في المرسوم 1735 الصادر بتاريخ 2009/4/14)، على أن يتشرف وزير البيئة على التقيد بشروط الاستثمار والتجليل والتتريب وإعادة التشجير. وتكون النتيجة ضرب «مصافير» عدة بخطة واحدة، استفادة الخزينة من تاجير الأرض للمستثمرين بناء، على فئات شروط

وإن تطرح الورقة نفسها إعادة النظر بالمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات في وقت لاحق، يفترض إعادة التفكير بالمطالب والأفكار الاستراتيجية التي طرحها حزب البيئة اللبناني في دراسة قدمها عام 2007، تتعلق بدراس إمكان الاستثمار في قطاع المقالع والكسارات في مشاعات الدولة، وتحديد في أماكن مصرف لبنان في منطقة الطفيل في السلسلة الشرقية (وهي مدرجة ضمن المخطط التوجيهي المعتمد حالياً في الرسوم التنظيمي رقم 8803 الصادر عام 2002 وتعديلاته في المرسوم 1735 الصادر بتاريخ 2009/4/14)، على أن يتشرف وزير البيئة على التقيد بشروط الاستثمار والتجليل والتتريب وإعادة التشجير. وتكون النتيجة ضرب «مصافير» عدة بخطة واحدة، استفادة الخزينة من تاجير الأرض للمستثمرين بناء، على فئات شروط

وإن تطرح الورقة نفسها إعادة النظر بالمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات في وقت لاحق، يفترض إعادة التفكير بالمطالب والأفكار الاستراتيجية التي طرحها حزب البيئة اللبناني في دراسة قدمها عام 2007، تتعلق بدراس إمكان الاستثمار في قطاع المقالع والكسارات في مشاعات الدولة، وتحديد في أماكن مصرف لبنان في منطقة الطفيل في السلسلة الشرقية (وهي مدرجة ضمن المخطط التوجيهي المعتمد حالياً في الرسوم التنظيمي رقم 8803 الصادر عام 2002 وتعديلاته في المرسوم 1735 الصادر بتاريخ 2009/4/14)، على أن يتشرف وزير البيئة على التقيد بشروط الاستثمار والتجليل والتتريب وإعادة التشجير. وتكون النتيجة ضرب «مصافير» عدة بخطة واحدة، استفادة الخزينة من تاجير الأرض للمستثمرين بناء، على فئات شروط

5,5 مليون خرطوشة لإعادة التدوير



نحو 5,5 مليون خرطوشة صيد فارغة جمعتها مبادرة «عيش لبنان»، التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع «الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية» وجامعة سيدة اللويزة. ونشئت المبادرة، في مركز جمعية «اصفاء» لفنز النفايات في افشار الأربعا الضاحي، أول ماكينة لإعادة تدوير خرطوش الصيد المستنفذة التي جمعت خلال العامين الماضين عبر أنشطة صناعية

من فصل البلاستيك والنحاس، وتبلغ فاتورة استيراد خرطوش الصيد 19,80 مليون دولار سنوياً، في حين يبلغ عدد الطيور التي يتم تصنيعها سنوياً نحو 2,6 مليوناً بناءً عن طريق الحلقة والهجرة المحمية بموجب الاتفاقيات الدولية.

حق الرذ

«عامل»: لا تدبر أي مشروع يتطلب استخدام الأنهر

تعقيباً على ما نشرته «الأخبار» بعنوان «مصلحة الليطاني تدعي على جمعيات النازحين: اختلاس وتبديد واستيلاء على الأملاك النهرية (20 آذار 2019)، يهمننا توضيح الالتباس الوارد في المقال حول علاقة المؤسسة بقضية تلويث الليطاني.

- إن «مؤسسة عامل الدولية»، الجمعية المدنية غير الطائفية، التي تعمل منذ 40 عاماً في خدمة الإنسان المهمس وصون كرامته، حرصت طول مسيرتها وفي فلسفتها التأسيسية على إيلاء القضية البيئية اهتماماً ومناصرة، وهي ترفض رفضاً قاطعاً المشاركة في أي مشروع يساهم في التعدي على البيئة سواء، في لبنان أو على المستوى الدولي. فالبيئة جزء لا يتجزأ من بناء الإنسان وتنميته.

- إن وقوف «عامل» إلى جانب أهلنا النازحين السوريين، ما هو سوى تلبية للواجب الإنساني والاجتماعي، كما قاموا هم أنفسهم باحتضان النازحين اللبنانيين بكل محبة ودعم أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006. ولبنان الذي يحضن بمقدار نصف عدد سكانه من النازحين والأجنتين، استطاع أن يصمد في هذه المحنة، نتيجة لتضافر الجهود بين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي تحاول تخفيف العبء، ومساعدة أهلنا السوريين ريثما تتم عودتهم إلى بلدهم، وهي تدعو المجتمع الدولي الذي يقدر انسانيته ويقفل حدوده أمام اللاجئين، بينما لبنان بالرغم من ظروفه الصعبة يقدم أنموذجاً في التضامن، لمساعدة لبنان الذي يساعد سوريا في هذه الظروف الدقيقة التي تعصف بالبلدين.

- إن «مؤسسة عامل الدولية» تؤكد وتجزم أنها لا تدبر أي مشروع في منطقتي البقاع أو الجنوب يتطلب استخدام الأنهر أو تلويثها، وهي غير مسؤولة - ولم تكن يوماً - عن استنقاذ المساحات الملاصقة لنهر الليطاني بهدف استخدامها كمخيمات غير رسمية، إنما يعمل فريق المؤسسة الطوعي مع كل المحتاجين من دون تمييز في مجالات الرعاية الصحية الأولية والتنمية والتمكين وحماية الطفل والتعليم، وجميعها مشاريع تنفذ داخل مراكزها أو عبر عياداتها النقالة وحداتها التعليمية، تحت شعار التضامن، وهي تقود حملة عالمية ليكون العمل الإنساني تضالياً وملتبزاً بقضايا الفئات المهمشة، وليس التندر بعباء الإنسانية لصالح شخصية.

المكتب الإعلامي

«كفى» مسؤولة عن كل هذا؟

كما جرت العادة، كلما أزدت مؤسسات الدولة التهرب من مسؤولياتها، تجد كيش فداء، لترمي عليه موصافها الأكثر سوءاً. فيها هي المصلحة الوطنية لنهر الليطاني («الأخبار»، 2019/3/20) تقدّم إخباراً «عاجلاً جداً» الى النيابة العامة المالية عن «إقدام بعض الجمعيات الأهلية المعنية بالنازحين على اختلاس وتبديد أموال عامة (...) وإقامة مخيمات (...) ومكبث النفايات الصلبة في مجرى نهر الليطاني وروافده، على نحو يتضمن ارتكاب جرائم الاختلاس وارتكاب جرائم تلويث البيئة»، و«كفى» من بين الجمعيات المذكورة في الإخبار.

فبعدما ألفت الدولة اللبنانية على اللاجئين السوريين مسؤولية المشاكل التي أحدثتها عقود من سوء الحكم ومن سياسات إقتصادية غير منتظمة ومن فساد ومحسوبيات وزيائنية، ها هي اليوم تجد مسؤولاً جديداً ترمي عليه تبعات قصيرها: الجمعيات الأهلية. بعد 8 سنوات على تعاطي مؤسسات الدولة بخفة وبمنفعة مادية مع ملفّ اللجوء السوري، كما تتعاطى مع الملفات الداخلية كالتفاريات والتلوث والصحة والكهرباء، وقضايا المرأة والطفل وغيرها، معتمدة سياسة اللاسياسة من جهة، وسياسة التضييق والتخريض على اللاجئين السوريين من جهة أخرى، رافضة تنظيم مخيمات لهم وتاركه للسلطات المحلية والمنظمات المحلية والدولية إدارة هذا الملف، أصبح من قام بهمام مؤسسات الدولة طوال هذه السنوات هو المسؤول بالنسبة لمصلحة الليطاني عن ارتكاب جرائم إختلاس وارتكاب جرائم تلويث البيئة. الجمعيات أصبحت في نظر «المصلحة» هي المسؤولة عن مقتل الناس بالسرطان من أهل البقاع نتيجة التلوث، وهي من أوقفت دراسة عن نسب السرطان كانت قد «أخرجت معطيات علمية تثبت جريمة الليطاني والمسؤولين عنها في مؤسسات الدولة كافة». كما جاء، في تحقيق نشرته «الفكرة القانونية»، وهي المسؤولة عن «نفايات 640 مؤسسة صناعية من الفئات الأولى حتى الرابعة ترمي مجاريها من دون أي معالجة نحو مجرى النهر، من بينها نفايات صناعية خطيرة جداً على البيئة وصحة الإنسان»، وعن غياب «الآلاف وئمة مليار ليرة لبنانية لتنظيف الليطاني وبحيرة القرعون وإنشاء محطات تكرير صرف صحي جديدة وتشغيل الموجودة المعطلة ومساعدة المؤسسات الصناعية على معالجة ملوثاتها» وفقاً لـ «الفكرة القانونية» أيضاً.

هل العمل الذي تقوم به «كفى» في مركزها في البقاع وفي المخيمات وتجمعات اللاجئين السوريين من أنشطة توعوية ومساندة اجتماعية ونفسية للنساء والمرهقين والمرهقات والرجال والأطفال، يلوّث نهر الليطاني وفيه اختلاس للأموال؟ وهل حملة «المصلحة» ضدّ الجمعيات بداية تضيق على الجمعيات والمنظمات الدولية التي تعمل مع اللاجئين السوريين لإرهايبها والضغط عليها للترجع عن مساعدتهم، وذلك لمحاصرة اللاجئين أكثر وحرمانهم من الحد الأدنى التي يحصلون عليه من عمل هذه الجمعيات والمنظمات في البقاع؟

منظمة «كفى عنف واستغلال»